الأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط العراقي

(مقاربة في هندسة الحماية القانونية وتنويع الخيارات التصديرية)

د. مظهر محمد صالح

08 اب 2026

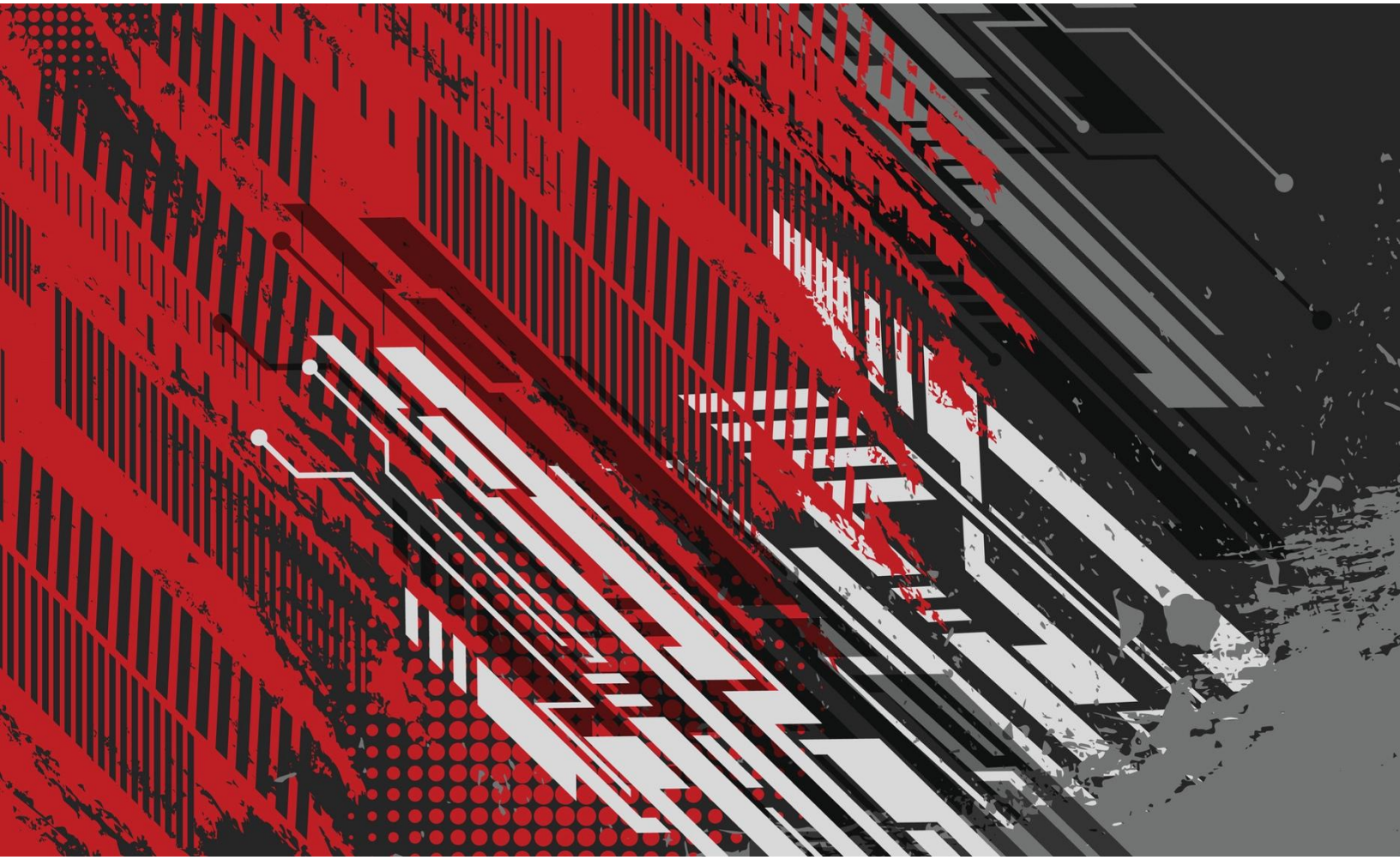

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط العراقي
(مقاربة في هندسة الحماية القانونية وتنويع الخيارات التصديرية)

تمهيد:

يمثل أمن تصدير النفط أحد المكونات الأساسية للأمن الاقتصادي والاستراتيجي للدول المنتجة، ولا سيما العراق الذي يعتمد اقتصاده بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من أن النقل البحري عبر الخليج العربي يمثل الخيار الرئيس والأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية لتصدير النفط الخام العراقي، فإن الاعتماد المرتفع على منفذ جغرافي رئيس واحد يفرض تحديات تتعلق بمرونة منظومة التصدير وقدرتها على مواجهة المخاطر الجيوسياسية والقانونية والاستثنائية.

يناقش هذا البحث مفهوم الأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط العراقي من منظور يتجاوز البعد الفني والهندسي، ليشمل الإطار القانوني والمؤسسي وإدارة المخاطر وتنويع الخيارات التصديرية. كما يحلل التجارب العراقية في خطوط الأنابيب العابرة للحدود ، ولا سيما خطوط كركوك–بانياس، والعراق–السعودية(IPSA) ، والعراق–تركيا(ITP) ، مبينًا أن استدامة هذه المشاريع لا تعتمد على الجدوى الفنية والاقتصادية فقط، بل ترتبط بوجود ضمانات قانونية ومؤسساتية قادرة على حماية المصالح الوطنية.

ويقترح البحث إنموذجًا متكاملًا لهندسة الحماية القانونية يقوم على إنشاء هياكل مؤسسية مرنة، ومن بينها شركات الأغراض الخاصة(SPV) ، وتعزيز آليات التحكيم الدولي، والاستفادة من ضمانات المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA) ، فضلاً عن اعتماد معايير الإدارة الحديثة للأصول وخطوط الأنابيب.

ويخلص البحث إلى أن العراق لا يحتاج إلى استبدال النقل البحري، وإنما إلى بناء منظومة تصدير متعددة الخيارات تجمع بين الكفاءة الاقتصادية، والحماية القانونية ، والمرونة الاستراتيجية ، بما يعزز أمن الطاقة الوطني ويحافظ على مكانة العراق في منظومة الطاقة الإقليمية والدولية.

ومن زاوية اخرى ، يمثل النفط أحد أهم عناصر القوة الاقتصادية والاستراتيجية للدول المنتجة ، إذ لا ترتبط أهميته بحجم الاحتياطيات أو القدرة الإنتاجية فقط ، وإنما بقدرة الدولة على ضمان وصوله إلى الأسواق العالمية بصورة مستقرة وآمنة.

وفي حالة العراق، تكتسب مسارات تصدير النفط أهمية استثنائية ، نظرًا لاعتماد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على العوائد النفطية ، مما يجعل حماية منظومة التصدير جزءًا من منظومة الأمن الاقتصادي للدولة.
ويمتلك العراق احتياطيات نفطية مثبتة تقدر بنحو (145) مليار برميل، ويحتل موقعًا متقدمًا ضمن الدول النفطية الكبرى عالميًا. إلا أن امتلاك الموارد الطبيعية لا يكفي لتحقيق الأمن الاقتصادي ما لم يقترن بوجود بنية تحتية قادرة على نقل الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، ضمن إطار قانوني ومؤسسي يضمن الاستمرارية والاستقرار.
وقد شهد مفهوم أمن الطاقة تطورًا واضحًا خلال العقود الأخيرة ، فلم يعد يقتصر على ضمان توفر الإمدادات، بل أصبح مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل أمن البنية التحتية ، وتنويع مسارات النقل ، وحماية الاستثمارات، وإدارة المخاطر الجيوسياسية، والقدرة على مواجهة الأزمات غير المتوقعة.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة مسارات تصدير النفط العراقي تتطلب الانتقال من النظرة التقليدية التي تركز على الجوانب الفنية والاقتصادية إلى مقاربة أكثر شمولًا تقوم على مفهوم هندسة الحماية القانونية، أي بناء منظومة متكاملة من القواعد القانونية والمؤسسات والآليات الإدارية التي تضمن حماية المشاريع النفطية الاستراتيجية واستدامتها.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في ظل التحديات التي واجهتها بعض مشاريع خطوط الأنابيب العراقية العابرة للحدود، والتي أثبتت أن المخاطر السياسية والقانونية قد تكون أكثر تأثيرًا من المخاطر الفنية ، وأن نجاح مشاريع الطاقة الكبرى يتطلب إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا قادرًا على الصمود أمام تغير الظروف الإقليمية والدولية.
لذا فأن اشكالية البحث تتمثل في التساؤل الرئيس الآتي:
إلى أي مدى يمكن بناء إطار قانوني واستراتيجي متكامل يحمي مسارات تصدير النفط العراقي ويعزز قدرة العراق على مواجهة المخاطر وتنويع خياراته التصديرية؟
ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات:

1- ما طبيعة العلاقة بين أمن الطاقة والأمن القانوني لمسارات التصدير؟
2- ما أبرز التحديات التي تواجه خطوط الأنابيب العراقية العابرة للحدود؟
3- ما الأدوات القانونية والمؤسسية الكفيلة بحماية مشاريع الطاقة الاستراتيجية؟
4- كيف يمكن للعراق بناء نموذج تصديري أكثر مرونة واستدامة؟

وبهذا تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات:

أولاً: الأهمية الاقتصادية

نظرًا لاعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية، فإن ضمان استمرارية التصدير يمثل عنصرًا أساسيًا في الاستقرار المالي للدولة.

ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية

تمثل مسارات التصدير جزءًا من موقع العراق الجيوسياسي في سوق الطاقة الإقليمية والدولية.

ثالثًا: الأهمية القانونية

تزايد أهمية الإطار القانوني المنظم لمشاريع الطاقة العابرة للحدود، خصوصًا فيما يتعلق بالاستثمار والتحكيم وإدارة المخاطر.

رابعًا: الأهمية التطبيقية

يسعى البحث إلى تقديم نموذج عملي يمكن الإفادة منه في تطوير سياسة عراقية أكثر مرونة في مجال تصدير النفط. وتعتمد ورقة البحث على المنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين القانون والطاقة وإدارة المخاطر ، والمنهج الوصفي لتحليل واقع مسارات تصدير النفط العراقي، فضلاً عن المنهج المقارن من خلال دراسة بعض التجارب الدولية في مشاريع خطوط الأنابيب العابرة للحدود.

النفط العراقي وأهمية أمن مسارات التصدير.

أولاً: مكانة النفط العراقي في الاقتصاد الوطني:

يشكل النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة في العراق، كما يمثل القطاع النفطي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والتجاري. وتتركز غالبية الصادرات النفطية العراقية في المحافظات الجنوبية، ولا سيما من خلال موانئ البصرة والمنشآت البحرية المرتبطة بها، التي تمثل المحور الرئيس لتصدير النفط الخام إلى الأسواق العالمية. ويمتاز النقل البحري بمرونة عالية، إذ يسمح بتغيير وجهات التصدير وفق ظروف السوق العالمية، ويمنح الدولة قدرة أكبر على التعامل مع تغيرات الطلب والأسعار. ولهذا السبب أصبح الخيار البحري يمثل المسار الأساسي في التجارة النفطية الدولية.

إلا أن التركيز المرتفع على منفذ جغرافي واحد يخلق مجموعة من المخاطر، منها: الأزمات الإقليمية ، و تهديد أمن الملاحة ، و التوترات الجيوسياسية ، واحتمالات تعطل البنية التحتية.

وعليه، فإن الهدف من تنويع مسارات التصدير لا يتمثل في استبدال النقل البحري، وإنما في بناء منظومة داعمة توفر بدائل استراتيجية عند الحاجة.

ثانياً: مفهوم الأمن الاستراتيجي لمسارات تصدير النفط:

لم يعد أمن التصدير مفهومًا تقنيًا مرتبطًا فقط بقدرة الأنابيب أو الموانئ، بل أصبح مفهومًا مركبًا يشمل:

1- الأمن القانوني:

ويعني وجود قواعد مستقرة تحكم العقود واتفاقيات العبور والاستثمار.

2- الأمن المؤسسي:

ويتمثل في وجود مؤسسات قادرة على التخطيط وإدارة المخاطر.

3- الأمن التشغيلي:

ويرتبط بسلامة البنية التحتية واستمرارية التشغيل.

4- الأمن الجيوسياسي:

ويتعلق بقدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات الإقليمية.

5- الأمن الاقتصادي:

ويتمثل في ضمان استدامة الإيرادات وتقليل كلف المخاطر.

ومن هنا فإن أمن مسارات التصدير يمثل منظومة متكاملة تتطلب الجمع بين القانون والاقتصاد والاستراتيجية.

التجربة العراقية في خطوط الأنابيب العابرة للحدود والتحديات القانونية والاستراتيجية.

تمثل خطوط الأنابيب العابرة للحدود أحد أهم أدوات تعزيز أمن الطاقة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، إذ توفر مسارات بديلة للنقل وتقلل من الاعتماد على منفذ تصديري واحد. إلا أن هذه المشاريع تختلف عن البنية التحتية الوطنية التقليدية، كونها ترتبط بمجموعة معقدة من العلاقات القانونية والسياسية والاقتصادية بين الدول المشاركة، مما يجعل استقرارها مرتبطًا بوجود ترتيبات مؤسسية وقانونية طويلة الأجل.

وتكشف التجربة العراقية في مجال خطوط الأنابيب العابرة للحدود أن نجاح المشروع لا يعتمد فقط على الجدوى الفنية أو الاقتصادية، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة الإطار القانوني المنظم له، ومدى قدرة الأطراف على إدارة المخاطر السياسية والتغيرات الإقليمية ، ومن هذه التجارب:

أولاً: خط كركوك–بانياس ودروس الاستقرار القانوني للمشاريع العابرة للحدود.

يعد خط كركوك–بانياس من أبرز مشاريع النقل النفطي في تاريخ العراق الحديث، إذ وفر منفذًا استراتيجيًا لتصدير النفط العراقي عبر الأراضي السورية إلى البحر المتوسط، مما منح العراق خيارًا إضافيًا بعيدًا عن الاعتماد الكامل على المنافذ الجنوبية.

وقد اكتسب الخط أهمية استراتيجية لعدة أسباب، أهمها:

-تنويع منافذ تصدير النفط العراقي .

-الوصول إلى أسواق البحر المتوسط.

-تعزيز القدرة التفاوضية للعراق في الأسواق النفطية.

-تقليل المخاطر المرتبطة بممر تصديري واحد.

إلا أن تجربة هذا الخط أظهرت أن المشاريع النفطية العابرة للحدود تواجه تحديات تتجاوز الجانب الفني، إذ تأثر تشغيله بالتطورات السياسية والعلاقات الإقليمية، مما أدى إلى توقفه لفترات طويلة.

وتكشف هذه التجربة مجموعة من الدروس القانونية والاستراتيجية، أهمها:

1- ضرورة وجود ضمانات قانونية طويلة الأجل.

فالمشاريع العابرة للحدود تحتاج إلى اتفاقيات لا تقتصر على تنظيم التشغيل فحسب، بل تشمل:

حقوق العبور وضمان استمرار التدفق وآليات التعويض ومعالجة حالات القوة القاهرة وإجراءات تسوية النزاعات.

2- أهمية الفصل بين المشروع والمناخ السياسي.

كما أظهرت التجربة أن ارتباط المشروع بشكل مباشر بالتوازنات السياسية بين الدول قد يزيد من احتمالات التعطيل، ولذلك فإن بناء هياكل مؤسسية مستقلة نسبيًا يمثل عنصرًا أساسيًا في حماية الاستثمار والبنية التحتية.

3- الحاجة إلى نموذج حوكمة مشترك.

إن إدارة المشاريع العابرة للحدود تتطلب وجود آليات تنسيق دائمة بين الدول المشاركة، وليس الاكتفاء باتفاقية تأسيسية واحدة، لأن طبيعة المخاطر تتغير بمرور الزمن.

ثانياً: خط العراق–السعودية (IPSA) وأهمية توزيع المخاطر القانونية.

يمثل خط العراق–السعودية (IPSA) تجربة مهمة في تاريخ مسارات التصدير العراقية، إذ أنشئ بهدف توفير منفذ بديل لتصدير النفط العراقي عبر الأراضي السعودية إلى البحر الأحمر.

وقد كان الهدف الاستراتيجي من المشروع يتمثل في: تقليل الاعتماد على الخليج العربي وتوفير منفذ تصديري بديل ، كذلك تعزيز مرونة العراق في إدارة صادراته النفطية.

إلا أن توقف استخدام ذلك الخط بعد التحولات السياسية الإقليمية كشف عن مجموعة من التحديات المرتبطة بالمشاريع العابرة للحدود. ومن أبرز الدروس المستفادة:

أ- تحديد طبيعة الملكية القانونية .

اذ تحتاج المشاريع الاستراتيجية إلى تحديد واضح لمسائل مثل ملكية الأصول وحقوق الاستخدام ومسؤولية الإدارة والتشغيل ، وآليات نقل الملكية أو إعادة التفعيل.

فغياب الوضوح في هذه الجوانب قد يؤدي إلى نزاعات قانونية عند تغير الظروف السياسية.

ب- تنظيم حقوق التشغيل والصيانة.

إن خطوط الأنابيب لا تمثل أصولًا ثابتة فقط، بل هي منظومة تشغيلية تحتاج إلى صيانة مستمرة واستثمارات دورية وإدارة فنية متخصصة وترتيبات أمنية.

ومن ثم يجب أن تتضمن الاتفاقيات المنظمة لها أحكامًا تفصيلية حول التشغيل طويل الأمد.

ج- أهمية آليات تسوية النزاعات.

اذ تؤكد هذه التجربة أهمية إدراج وسائل محايدة لحل الخلافات، ومنها التحكيم الدولي ولجان فض المنازعات والقواعد القانونية الدولية ذات الصلة.

ثالثاً: خط العراق–تركيا (ITP) والتحديات المرتبطة بالعلاقات العابرة للحدود.

يمثل خط العراق–تركيا (كركوك–جيهان) أحد أهم مسارات تصدير النفط العراقي نحو الأسواق العالمية، إذ يوفر منفذًا استراتيجيًا عبر البحر المتوسط. وقد اكتسب الخط أهمية خاصة بسبب:

قربه من الأسواق الأوروبية و قدرته على استيعاب كميات تصديرية مهمة ، وكذلك دوره في تنويع منافذ العراق النفطية.إلا أن هذه التجربة أظهرت بدورها أن البنية التحتية النفطية العابرة للحدود ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعوامل السياسية والقانونية.

ومن أبرز التحديات التي ظهرت:

أ- العلاقة بين السيادة الوطنية واتفاقيات العبور ، اذ تتطلب خطوط الأنابيب العابرة للحدود تحقيق توازن دقيق بين حق الدولة في إدارة مواردها الطبيعية و التزاماتها الدولية تجاه دول العبور والشركاء.

ب- إدارة الخلافات القانونية.

أثبتت التجربة أن النزاعات المتعلقة بالنقل والتصدير تحتاج إلى إطار قانوني واضح يحدد: صلاحيات الأطراف و حقوق التسويق وآليات احتساب الرسوم ، وإجراءات التحكيم.

ج- أهمية الاستقرار المؤسسي.

فحتى مع وجود بنية تحتية متطورة ، فإن غياب التنسيق المؤسسي قد يؤدي إلى تعطيل المشروع أو تقليل كفاءته التشغيلية.

رابعاً: الدروس العامة المستفادة من التجربة العراقية.

يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ الأساسية من تجارب خطوط الأنابيب العراقية ، ابرزها:

أ- البنية التحتية وحدها لا تكفي.

فامتلاك خط أنابيب لا يعني بالضرورة ضمان استمرارية التصدير، ما لم يرافقه إطار قانوني ومؤسسي قادر على حماية المشروع.

ب- الأمن القانوني يسبق الاستثمار.

إن نجاح المشاريع الكبرى يبدأ من تصميم الاتفاقيات والهياكل القانونية، وليس بعد ظهور النزاعات.

ج- تنويع المسارات ضرورة استراتيجية.

اذ لا ينبغي النظر إلى البدائل التصديرية بوصفها منافسة للمنافذ القائمة، بل باعتبارها أدوات لتقليل المخاطر وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

د- الحاجة إلى نماذج مؤسسية حديثة.

تتطلب مشاريع الطاقة الكبرى اعتماد هياكل أكثر مرونة ، مثل الشركات ذات الأغراض الخاصة(SPV) ، والشراكات طويلة الأجل، وآليات الضمان الدولية.

في ضوء ماتقدم ، تكشف التجربة العراقية في خطوط الأنابيب العابرة للحدود أن التحدي الأساسي لم يكن تقنيًا بقدر ما كان مرتبطًا بضعف الحماية القانونية والمؤسسية أمام المتغيرات السياسية. فقد أثبتت تجارب كركوك–بانياس، وIPSA، و ITPأن استدامة مسارات التصدير تتطلب بناء منظومة متكاملة تجمع بين الاتفاقيات القانونية المستقرة، والهياكل المؤسسية الفعالة، وآليات إدارة المخاطر.

وعليه، فإن تطوير مستقبل تصدير النفط العراقي لا يرتبط فقط بإنشاء مسارات جديدة، بل بقدرة الدولة على هندسة إطار قانوني واستراتيجي يحمي هذه المسارات ويضمن استمرارها في بيئة دولية متغيرة.

هندسة الحماية القانونية لمشاريع الطاقة العابرة للحدود.

أظهرت التجارب الدولية والوطنية أن مشاريع الطاقة الكبرى، ولا سيما خطوط الأنابيب العابرة للحدود، لا يمكن ضمان استدامتها من خلال الجوانب الفنية والاقتصادية فحسب ، وإنما تحتاج إلى منظومة متكاملة من الحماية القانونية والمؤسسية التي تحدد الحقوق والالتزامات، وتوزع المخاطر، وتوفر آليات فعالة لمعالجة النزاعات المحتملة.

وتتمثل هندسة الحماية القانونية في تصميم إطار متكامل يجمع بين الأدوات التشريعية، والهياكل المؤسسية، والضمانات الاستثمارية ، وآليات تسوية المنازعات، بما يحول المشروع من أصل هندسي معرض للمخاطر إلى منظومة استراتيجية قادرة على الاستمرار في بيئة دولية متغيرة.

وفي مجال تصدير النفط العراقي، تكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة، نظرًا لطبيعة المشاريع العابرة للحدود التي ترتبط بأكثر من نظام قانوني، وتتأثر بعوامل سياسية واقتصادية وأمنية متعددة ، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الشركات ذات الأغراض الخاصة (SPV) كإطار مؤسسي لحماية مشاريع التصدير.

- (1) مفهوم الشركة ذات الأغراض الخاصة ودورها في مشاريع الطاقة.

تعد الشركة ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Vehicle - SPV)

من الأدوات المؤسسية الحديثة المستخدمة في تمويل وإدارة المشاريع الكبرى، إذ يتم تأسيسها لكي تكون كيانًا قانونيًا مستقلًا يخصص لغرض محدد، مثل إنشاء أو امتلاك أو تشغيل مشروع بنية تحتية معين.

وقد أصبح هذا النموذج شائعًا في مشاريع الطاقة العالمية ، خصوصًا المشاريع التي تتطلب استثمارات ضخمة وتشارك فيها أطراف متعددة، مثل خطوط الأنابيب ومحطات الطاقة والموانئ النفطية. وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا النموذج في فصل المشروع عن الهياكل الإدارية التقليدية، بحيث تصبح للمشروع شخصية قانونية مستقلة، وميزانية منفصلة، والتزامات محددة، وهو ما يسهم في تحسين إدارة المخاطر.

- (2) أهمية نموذج SPV في مسارات تصدير النفط العراقي.

يمكن أن يشكل نموذج SPV أداة مناسبة لإدارة مشاريع خطوط الأنابيب العراقية العابرة للحدود، من خلال توفير إطار قانوني يجمع بين:

-الدولة العراقية بوصفها صاحبة المورد السيادي.

-الشركات الوطنية المختصة.

-المستثمرين الاستراتيجيين.

-المؤسسات المالية الدولية.

ويحقق هذا النموذج مجموعة من المزايا، أهمها:

أ- فصل المخاطر القانونية والمالية.

يسمح إنشاء كيان مستقل بفصل التزامات المشروع عن الالتزامات العامة للدولة أو الشركات الأم ، مما يقلل من المخاطر المالية ويزيد من وضوح المسؤوليات.

ب- تعزيز الحوكمة.

يوفر هيكلًا إداريًا واضحًا يحدد فيه مجلس الإدارة وصلاحيات التشغيل وآليات الرقابة ، وقواعد الإفصاح والشفافية.

ج- تسهيل التمويل الدولي.

تفضل المؤسسات المالية الدولية تمويل المشاريع التي تمتلك هيكلًا قانونيًا واضحًا وقدرة مستقلة على إدارة التدفقات المالية والمخاطر.

د- حماية الاستمرارية التشغيلية.

فوجود كيان متخصص لإدارة المشروع يقلل من تأثير التغيرات الإدارية والسياسية اليومية على استمرارية التشغيل.

-(3) تُعد الشركة ذات الاغراض الخاصة SPV أداة ضمن هندسة الأمن القانوني العراقي.

إن اعتماد نموذج الشركة ذات الأغراض الخاصة لا ينبغي النظر إليه بكونه مجرد آلية مالية، بل كجزء من منظومة أوسع لهندسة الحماية القانونية ، فهو يساهم في:

-تحديد الملكية والمسؤوليات.

-تنظيم العلاقة بين الأطراف.

-تقليل احتمالات النزاع.

-توفير بيئة أكثر استقرارًا للاستثمار.

-دعم سياسة تنويع منافذ التصدير.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن يمثل انموذج SPV أحد الخيارات المؤسسية المناسبة لإدارة مشاريع استراتيجية مثل ، خطوط الأنابيب الإقليمية ومشاريع الربط النفطي المستقبلية ، ومرافق التخزين والنقل.

ويتوافق هذا الاتجاه مع الطروحات الحديثة في إدارة المخاطر وحماية المال العام، ومنها ما طرحه المفكر العراقي فارس آل سلمان في دراسته: نحو إطار وطني لإدارة المخاطر وحماية المال العام"(منتدى بغداد الاقتصادي، 2026)، بشأن أهمية الانتقال من الإدارة التقليدية للمخاطر إلى بناء أطر مؤسسية استباقية.

ثانياً: التحكيم الدولي كضمانة لاستقرار العلاقات القانونية.

-(4) أهمية التحكيم في مشاريع الطاقة العابرة للحدود.

تتميز مشاريع الطاقة الدولية بتعدد الأطراف واختلاف الأنظمة القانونية، مما يجعل احتمال نشوء النزاعات أمرًا واردًا، سواء تعلق الأمر بالتشغيل أو التمويل أو حقوق العبور أو الالتزامات التعاقدية. ولهذا يمثل التحكيم الدولي أحد أهم أدوات حماية الاستثمار، لأنه يوفر وسيلة محايدة لتسوية النزاعات بعيدًا عن التأثيرات السياسية أو اختلاف الأنظمة القضائية الوطنية.

وتعد اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها من أهم الأطر القانونية الدولية التي دعمت انتشار التحكيم التجاري الدولي.

-(5) أهمية التحكيم في حماية مسارات تصدير النفط العراقي.

يمكن للتحكيم الدولي أن يؤدي دورًا مهمًا في:

-حماية عقود النقل والعبور.

-تعزيز ثقة المستثمرين.

-تقليل المخاطر القانونية.

-توفير وسيلة محايدة عند حدوث النزاعات.

كما ينبغي أن تتضمن الاتفاقيات المستقبلية الخاصة بخطوط الأنابيب العراقية أحكامًا واضحة بشأن ، القانون الواجب التطبيق و جهة التحكيم ومكان التحكيم ، وإجراءات التنفيذ.

ثالثاً: ضمانات MIGA ودورها في تقليل المخاطر السياسية.

- (1) مفهوم ضمانات الاستثمار الدولية.

تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(Multilateral Investment Guarantee Agency - MIGA) التابعة لمجموعة البنك الدولي أدوات لحماية المستثمرين من مجموعة من المخاطر السياسية التي قد تؤثر في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

وتكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة في مشاريع الطاقة، لأنها تتميز بضخامة رأس المال وطول فترة الاستثمار.

- (2) أنواع المخاطر التي تغطيها ضماناتMIGA

تشمل الحماية عادة مجموعة من المخاطر، منها:

-التأميم أو نزع الملكية.

-القيود على تحويل الأموال.

-الإخلال بالالتزامات الحكومية.

-الاضطرابات السياسية.

-بعض أشكال العنف السياسي.

-(3) أهمية MIGA بالنسبة للمشاريع النفطية العراقية.

يمكن أن تسهم هذه الضمانات في:

-جذب المستثمرين الدوليين.

-تخفيض تكلفة التمويل.

-تعزيز الثقة بالمشاريع الاستراتيجية.

-دعم إنشاء خطوط تصدير جديدة.

وفي هذه الحالة ، فإن الاستفادة من هذه الأدوات يمكن أن تكون عنصرًا مساعدًا في تطوير مشاريع النقل النفطي المستقبلية ، خصوصًا تلك التي تتطلب تعاونًا إقليميًا أو استثمارات خارجية.

رابعاً: الاتفاقيات الدولية كإطار لحماية مشاريع الطاقة.

لا تكتمل هندسة الحماية القانونية دون وجود إطار اتفاقي واضح ينظم العلاقة بين الدول المشاركة في مشاريع الطاقة العابرة للحدود ، وينبغي أن تتضمن الاتفاقيات:

- (1) ضمانات العبور , اي بما يضمن عدم تعطيل تدفق النفط لأسباب غير فنية.

- (2) قواعد المسؤولية ، وتأتي لتحديد مسؤولية كل طرف عند وقوع أضرار أو توقفات.

-(3) آليات إدارة الطوارئ ، لمواجهة الكوارث الطبيعية و الأعطال الفنية ، والمخاطر الأمنية.

-(4) آليات فض النزاعات من خلال التحكيم أو الوسائل القانونية الدولية. وفي هذا الإطار تبرز أهمية نماذج الاتفاقيات التي طورتها مايسمى ب امانة ميثاق الطاقة Energy Charter Secretariat لمشاريع خطوط الأنابيب العابرة للحدود، باعتبارها مرجعًا دوليًا في تنظيم العلاقات القانونية بين الدول والمستثمرين.

خامساً: الدروس المستفادة لبناء نموذج عراقي للحماية القانونية.

فمن خلال تحليل الأدوات السابقة يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ:

-(1) إن حماية مسارات التصدير تبدأ من مرحلة تصميم المشروع وليس بعد وقوع النزاع.

-(2) إن وضوح الملكية والمسؤوليات يمثل أساس الاستقرار القانوني.

-(3) تحتاج المشاريع العابرة للحدود إلى مؤسسات مستقلة نسبيًا عن التغيرات السياسية.

-(4) يعد التحكيم الدولي والضمانات الاستثمارية أدوات لتعزيز الثقة وليست بدائل عن الإدارة الوطنية الفعالة.

-(5) إن تنويع المسارات يتطلب تنويع الأدوات القانونية والمؤسسية المصاحبة لها.

وخلاصة ما تقدم ، تؤكد أدوات الحماية القانونية أن أمن مسارات تصدير النفط العراقي يتطلب الانتقال من مفهوم حماية الخطوط بوصفها منشآت هندسية إلى مفهوم أوسع يقوم على هندسة منظومة قانونية واستراتيجية متكاملة. ويبرز نموذج الشركة ذات الأغراض الخاصة(SPV) ، والتحكيم الدولي، وضمانات MIGA، والاتفاقيات العابرة للحدود، كأدوات يمكن أن تسهم في بناء هذه المنظومة ، من خلال تقليل المخاطر ، وتعزيز الثقة الاستثمارية ، وتوفير إطار أكثر استقرارًا لمشاريع الطاقة المستقبلية.

إلى مفهوم أوسع يقوم على هندسة منظومة قانونية واستراتيجية متكاملة. ويبرز نموذج الشركة ذات الأغراض الخاصة(SPV) ، والتحكيم الدولي، وضماناتMIGA ، والاتفاقيات العابرة للحدود، كأدوات يمكن أن تسهم في بناء هذه المنظومة ، من خلال تقليل المخاطر ، وتعزيز الثقة الاستثمارية ، وتوفير إطار أكثر استقرارًا لمشاريع الطاقة المستقبلية.

النموذج العراقي المقترح لتعزيز الأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط .

أظهرت المباحث السابقة أن أمن مسارات تصدير النفط العراقي لم يعد مسألة فنية مرتبطة بطاقة الموانئ أو أطوال خطوط الأنابيب فحسب ، وإنما أصبح قضية استراتيجية متعددة الأبعاد تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والاقتصادية والمؤسسية والجيوسياسية.

فاستدامة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية تتطلب بناء منظومة متكاملة لا تكتفي بإنشاء البنية التحتية، بل توفر لها الحماية القانونية والمؤسسية اللازمة، وتضمن قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو تشغيلية.

وانطلاقًا من ذلك تقترح هذه الورقة إنموذجًا عراقيًا يقوم على مفهوم هندسة الحماية القانونية لمسارات تصدير النفط ، بوصفها إطارًا يجمع بين تطوير التشريعات، وبناء المؤسسات المتخصصة، واعتماد أدوات إدارة المخاطر، وتنويع منافذ التصدير، بما يعزز الأمن الاقتصادي والسيادي للعراق ، وعلى وفق:

أولاً: المرتكزات القانونية والمؤسسية للنموذج العراقي المقترح.

- (1) تعزيز الإطار القانوني المنظم لمسارات التصدير.

يمثل الإطار القانوني المستقر , الأساس الأول لحماية مشاريع الطاقة الاستراتيجية إذ إن وجود قواعد واضحة ومنسجمة مع المعايير الدولية يرفع مستوى الثقة لدى الشركاء والمستثمرين، ويقلل من احتمالات النزاعات.

ويتطلب ذلك تطوير منظومة قانونية خاصة بمشاريع النقل النفطي العابرة للحدود تتضمن:

-تنظيم حقوق العبور والنقل.

-تحديد المسؤوليات بين الأطراف.

-تنظيم حالات القوة القاهرة.

-وضع قواعد التعويض عن الأضرار أو التوقفات.

-تحديد آليات تسوية المنازعات.

-ضمان استمرارية الالتزامات التعاقدية.

كما ينبغي أن تتضمن الاتفاقيات المستقبلية الخاصة بمسارات التصدير العراقية نصوصًا أكثر تفصيلًا بشأن إدارة المخاطر، بما يحقق التوازن بين حماية السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي.

- (2) إنشاء إطار مؤسسي متخصص لإدارة مخاطر الطاقة.

إن طبيعة المخاطر التي تواجه مشاريع الطاقة الحديثة تتطلب الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الاستراتيجية للمخاطر.

ولهذا تقترح ورقة البحث إنشاء مركز أو هيئة وطنية لإدارة مخاطر الطاقة ومسارات التصدير تتولى:

-تقييم المخاطر الجيوسياسية.

-متابعة أمن خطوط الأنابيب والموانئ.

-تطوير سيناريوهات الطوارئ.

-التنسيق بين المؤسسات النفطية والأمنية والمالية.

-تقديم توصيات استراتيجية لصانع القرار.

ويمثل هذا الإطار المؤسسي ضمانة مهمة لمنع التعامل مع الأزمات بعد وقوعها، والانتقال إلى منهج استباقي يقوم على التنبؤ وإدارة المخاطر.

ويتوافق هذا الاتجاه مع المفاهيم الحديثة في الحوكمة وإدارة المخاطر التي تؤكد أن حماية الأصول الاستراتيجية تتطلب وجود مؤسسات متخصصة قادرة على التحليل والاستجابة.

ثانياً: الإدارة الاستراتيجية لخطوط الأنابيب كضمانة للأمن القانوني.

-(1) الانتقال من إدارة التشغيل إلى إدارة الأصل الاستراتيجي.

اذ لم تعد خطوط الأنابيب مجرد وسائل نقل، بل أصبحت أصولًا استراتيجية ترتبط مباشرة بالأمن الاقتصادي للدولة. وعليه، فإن إدارتها تتطلب اعتماد مفهوم الإدارة المتكاملة للأصول، الذي يشمل:

-التخطيط طويل الأمد.

-الصيانة الوقائية.

-تحديث الأنظمة التشغيلية.

-إدارة دورة حياة الأصل.

-تقييم المخاطر الفنية والأمنية.

وتعد المواصفة الدولية ISO 55000 الخاصة بإدارة الاصول ، إطارًا مرجعيًا يمكن الاستفادة منه في تطوير إدارة البنية التحتية النفطية العراقية.

-(2) تعزيز سلامة التشغيل والحماية التقنية.

تتطلب الإدارة الحديثة لخطوط الأنابيب اعتماد أنظمة متقدمة تشمل:

-أنظمة التحكم والمراقبة الرقمية .(SCADA)

-أنظمة الكشف المبكر عن التسرب.

-برامج الصيانة التنبؤية.

-الحماية السيبرانية.

-خطط الاستجابة للطوارئ.

مع توافر المعايير مثل:

API RP 1160 -الخاصة بإدارة سلامة خطوط الأنابيب.

API RP 1173 -الخاصة بأنظمة إدارة السلامة. بكونها ، إطارًا دوليًا يمكن مواءمته مع احتياجات العراق.

- (3) تعزيز الحوكمة والشفافية.

إن نجاح مشاريع الطاقة الاستراتيجية يرتبط بوجود إدارة مؤسسية واضحة تقوم على ، تحديد الصلاحيات والفصل بين الوظائف التنظيمية والتشغيلية كذلك الرقابة المالية ، والإفصاح عن الأداء ، ومكافحة الفساد. وعليه ، فأن الاستقرار القانوني لا يتحقق بالنصوص القانونية فحسب ، وإنما بوجود مؤسسات قادرة على تطبيقها بكفاءة.

ثالثاً: تنويع مسارات التصدير كخيار استراتيجي للأمن الاقتصادي.

- (1) فلسفة التنويع.

إن الاعتماد على مسار تصديري واحد، مهما كانت كفاءته الاقتصادية، يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر، لأن أي اضطراب في هذا المسار قد يؤثر مباشرة في الإيرادات الوطنية.

ومن ثم، فإن التنويع لا يعني التخلي عن المنافذ القائمة، بل بناء منظومة متعددة الخيارات تحقق , المرونة والقدرة على المناورة وتقليل المخاطر ، وتعزيز القدرة التفاوضية.

- (2) النموذج المتوازن لمسارات التصدير العراقية.

يقوم النموذج المقترح على الجمع بين:

أ- المنافذ البحرية ، بوصفها الخيار الاقتصادي الرئيس لما توفره من مرونة في الوصول إلى الأسواق العالمية.

ب- خطوط الأنابيب الإقليمية ، بوصفها مسارات داعمة توفر بدائل استراتيجية.

ج- تطوير قدرات التخزين والطاقة الاحتياطية ، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في مواجهة الأزمات المؤقتة.

د- بناء شراكات إقليمية قائمة على المصالح الاقتصادية .

وعلى نحو يحول مسارات الطاقة من أدوات سياسية إلى روابط اقتصادية مستقرة.

رابعاً: النموذج المؤسسي المقترح لإدارة مشاريع التصدير المستقبلية.

تقترح ورقة البحث ، اعتماد نموذج متكامل يقوم على العناصر الآتية:

- (1) شركة ذات أغراض خاصة (SPV) تستخدم لإدارة المشاريع الكبرى بما يوفر:

وضوح الملكية وفصل المخاطر وجذب التمويل ، وتعزيز الحوكمة.

- (2) عقود واتفاقيات طويلة الأجل ، تتضمن:

حقوق التشغيل وآليات التسعير والتزامات الأطراف ، ووسائل فض النزاع.

- (3) ضمانات دولية للاستثمار , من خلال مؤسسات مثل MEGA :لتقليل المخاطر السياسية وزيادة ثقة المستثمرين.

- (4) منظومة تحكيم فعالة , تضمن معالجة النزاعات بعيدًا عن التقلبات السياسية.

خامساً: تقييم اقتصادي واستراتيجي لمسارات التصدير.

لا ينبغي تقييم مشاريع خطوط الأنابيب على أساس الكلفة المالية فحسب ، وإنما من خلال معادلة أوسع تشمل:

-كلفة الإنشاء.

-كلفة التشغيل والصيانة.

-مستوى المخاطر السياسية.

-درجة الاستقرار القانوني.

-القيمة الاستراتيجية للمسار.

-قدرة المشروع على توفير بدائل وقت الأزمات.

وربما يكون المسار الأعلى كلفة من الناحية المالية هو أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية إذا ما وفر قدرة على استمرار التصدير في الظروف الطارئة.

وعليه، فإن القرار الأمثل لا يقوم على معيار الكلفة الأقل، وإنما على معيار الكلفة المعدلة بالمخاطر (Risk Adjusted Cost).

سادساً: يتضح من خلال النموذج المقترح ، أن تعزيز الأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط العراقي يتطلب إعادة تعريف مفهوم التصدير من مجرد عملية نقل تجارية إلى منظومة وطنية متكاملة. فالأمن الحقيقي للصادرات النفطية يتحقق من خلال التكامل بين (إطار قانوني مستقر ،مؤسسات متخصصة ، إدارة استراتيجية للأصول ، تنويع منافذ التصدير ، أدوات حماية الاستثمار ، و قدرة وطنية على إدارة المخاطر). وبذلك ، فإن العراق يمتلك فرصة للانتقال من إدارة مسارات التصدير بوصفها منفعة اقتصادية آنية إلى إدارتها باعتبارها أصولًا استراتيجية وطنية ترتبط بالأمن الاقتصادي والسيادي للدولة.

النتائج والتوصيات والخاتمة.

أولاً: النتائج الرئيسة لورقة البحث.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الأساسية التي تعكس طبيعة العلاقة بين أمن الطاقة والأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط العراقي، ويمكن إجمالها بما يأتي:

-(1) إن أمن تصدير النفط يمثل جزءًا أساسيًا من الأمن الاقتصادي الوطني ، ذلك نظرًا لاعتماد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، فإن ضمان استمرارية تدفق الصادرات لا يعد مسألة اقتصادية فحسب ، بل يمثل عنصرًا من عناصر الأمن الوطني الشامل.

- (2) لايكفي امتلاك الاحتياطي والإنتاج النفطي لتحقيق القيمة الاقتصادية ، فالقيمة الحقيقية للثروة النفطية ترتبط بقدرة الدولة على إيصال النفط إلى الأسواق العالمية بصورة مستقرة وآمنة، وهو ما يجعل مسارات التصدير جزءًا من الأصول الاستراتيجية للدولة.

- (3) إن النقل البحري عبر الخليج العربي سيبقى الخيار الرئيس والأكثر كفاءة اقتصاديًا , إلا أن الاعتماد المرتفع على منفذ جغرافي واحد يزيد من مستوى التعرض للمخاطر الإقليمية والجيوسياسية، مما يجعل بناء مسارات داعمة ضرورة استراتيجية.

-(4) إن التجربة العراقية في خطوط الأنابيب العابرة للحدود أثبتت أن المخاطر القانونية والسياسية قد تكون أكثر تأثيرًا من المخاطر الفنية.

فقد أظهرت تجارب:

-خط كركوك–بانياس.

-خط العراق–السعودية (IPSA).

-خط العراق–تركيا (ITP).

بأن استدامة المشاريع لا تعتمد على البنية الهندسية فحسب ، وإنما على قوة الاتفاقيات والمؤسسات القادرة على حماية المشروع.

- (5) إن الأمن القانوني يمثل عنصرًا حاسمًا في نجاح مشاريع الطاقة العابرة للحدود ، حيث ان وضوح حقوق العبور، والمسؤوليات، وآليات التعويض، وتسوية النزاعات، يمثل أساسًا لاستقرار العلاقات بين الدول والشركاء المستثمرين.

- (6) إن نموذج الشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV) يمثل أداة مؤسسية مناسبة لإدارة المشاريع النفطية الاستراتيجية , لما يوفره من (فصل المخاطر ، وضوح الملكية ، تعزيز الحوكمة ، تسهيل التمويل الدولي ،تحسين الإدارة التشغيلية)

- (7) إن التحكيم الدولي وضمانات المؤسسات الدولية تمثل أدوات مهمة لتعزيز الثقة الاستثمارية خصوصًا في المشاريع التي تتطلب استثمارات طويلة الأجل وتمتد عبر أكثر من نظام قانوني.

- (8) إن تنويع مسارات التصدير لا يعني استبدال المنافذ القائمة ، بل يعني بناء منظومة مرنة متعددة الخيارات قادرة على مواجهة الأزمات وتقليل المخاطر.

-(9) إن إدارة خطوط الأنابيب أصبحت جزءًا من منظومة الأمن الاستراتيجي ولا بد أن تقوم على مفاهيم الإدارة الحديثة للأصول، والأمن السيبراني، والصيانة الوقائية، وإدارة المخاطر.

-(10) إن مستقبل صادرات النفط العراقية يتطلب الانتقال من مفهوم "منفذ التصدير" إلى مفهوم "منظومة التصدير" بما يجمع بين (الكفاءة الاقتصادية والحماية القانونية والحوكمة المؤسسية ، والمرونة الاستراتيجية).

ثانياً: التوصيات والسياسات المقترحة.

- (1) اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة لأمن صادرات الطاقة , بحيث تجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والقانونية والأمنية والاستراتيجية، وتحدد أولويات تطوير مسارات التصدير المستقبلية.

- (2) إنشاء إطار وطني متخصص لإدارة مخاطر الطاقة ، يتولى: تحليل المخاطر وبناء السيناريوهات ومتابعة أمن البنية التحتية ، وتقديم التوصيات الاستراتيجية.

- (3) تطوير الإطار القانوني لمشاريع خطوط الأنابيب العابرة للحدود ، ذلك من خلال تضمين الاتفاقيات المستقبلية بضمانات الاستمرار ، وقواعد المسؤولية ، وآليات التعويض ، ووسائل تسوية النزاعات.

- (4) اعتماد نموذج الشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV) في المشاريع الكبرى المتعلقة بالنقل والتصدير، لما يوفره من مرونة مؤسسية وحماية قانونية.

- (5) تعزيز استخدام ضمانات المؤسسات الدولية ولا سيما ضمانات MIGA لدعم ثقة المستثمرين وتقليل المخاطر السياسية.

- (6) تطوير القدرات العراقية في قانون واقتصاديات الطاقة الدولية من خلال بناء كوادر متخصصة في: عقود الطاقة والتحكيم الدولي وإدارة المشاريع العابرة للحدود ، واقتصاديات النقل النفطي.

- (7) اعتماد معيار "الكلفة المعدلة بالمخاطر"عند تقييم خيارات التصدير، يتطلب ان لا يكون القرار قائمًا على الكلفة المالية المباشرة فحسب ، بل على القيمة الاستراتيجية للمسار.

- (8) تعزيز الإدارة الحديثة للبنية التحتية النفطية، ذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية الخاصة بإدارة الأصول وسلامة خطوط الأنابيب.

- (9) بناء شراكات إقليمية قائمة على المصالح الاقتصادية ، اي بما يجعل مشاريع الطاقة أدوات للتعاون والاستقرار وليست عناصر للصراع السياسي.

- (10) إنشاء احتياطي استراتيجي في قدرات النقل والتصدير ، لضمان استمرار الصادرات في حالات الطوارئ أو الأزمات الإقليمية.

الخاتمة:

يمثل أمن تصدير النفط العراقي أحد أهم التحديات الاستراتيجية المرتبطة بمستقبل الاقتصاد الوطني ، إذ إن أهمية النفط لا تكمن في حجم الاحتياطي أو القدرة الإنتاجية فحسب ، وإنما في قدرة الدولة على ضمان وصوله إلى الأسواق العالمية بصورة مستقرة وآمنة.

وقد أظهرت ورقة البحث ، أن مسارات تصدير النفط ليست مجرد منشآت هندسية ، بل هي منظومات اقتصادية وقانونية وسياسية تتطلب حماية متقدمة تتناسب مع طبيعتها الاستراتيجية.

كما بينت التجارب العراقية في خطوط كركوك–بانياس، والعراق–السعودية، والعراق–تركيا، أن غياب الإطار المؤسسي والقانوني القادر على إدارة المخاطر يمكن أن يؤدي إلى تعطيل مشاريع ذات أهمية اقتصادية كبرى، حتى وإن كانت تتمتع بجدوى فنية واقتصادية.

وعليه، فإن مستقبل صادرات النفط العراقية لا ينبغي أن يقوم على الاعتماد على مسار واحد ، بل على بناء منظومة تصديرية متكاملة تقوم على التنويع والمرونة والحماية القانونية.

ويخلص البحث إلى أن اعتماد نموذج وطني لهندسة الحماية القانونية، قائم على تطوير التشريعات، وإنشاء هياكل مؤسسية مرنة مثل شركات الأغراض الخاصة(SPV) ، والاستفادة من التحكيم الدولي وضمانات الاستثمار ، يمكن أن يمثل مدخلًا عمليًا لتعزيز الأمن القانوني والاستراتيجي لمسارات تصدير النفط العراقي.

وبذلك ينتقل العراق من إدارة الصادرات النفطية باعتبارها عملية نقل تجارية إلى إدارتها باعتبارها أصلًا استراتيجيًا وطنيًا مرتبطًا بالأمن الاقتصادي والسيادي للدولة.

اهم المصادر

أولًا: المصادر الدولية العامة للطاقة

1. BP, *Statistical Review of World Energy*.
2. International Energy Agency (IEA), *Energy Security Reports*.
3. International Energy Agency (IEA), *Oil Market Report*.
4. International Energy Agency (IEA), *World Energy Outlook*, Latest Edition.
5. OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, Latest Edition.
6. U.S. Energy Information Administration (EIA), *Country Analysis Brief: Iraq*.

ثانيًا: المصادر النظرية والقانونية

1. Cameron, Peter, *International Energy Investment Law: The Pursuit of Stability*, Oxford University Press.
2. Cherp, A. & Jewell, J., "The Concept of Energy Security: Beyond the Four As," *Energy Policy*, 2014.
3. Stevens, Paul, *Oil and Gas Pipelines: International Challenges and Opportunities*, Chatham House.
4. Yergin, Daniel, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, Penguin Press, 2011.
5. Yescombe, E. R., *Principles of Project Finance*, Academic Press.

ثالثًا: مصادر خطوط الأنابيب والبنية التحتية للطاقة

1. API RP 1160, *Managing System Integrity for Hazardous Liquid Pipelines*.
2. API RP 1173, *Pipeline Safety Management Systems*.
3. Energy Charter Secretariat, *Model Intergovernmental Agreements for Cross-Border Pipelines*.
4. International Maritime Organization (IMO), *Maritime Security Reports*.
5. ISO 55000, *Asset Management – Overview, Principles and Terminology*.

رابعًا: المصادر القانونية للاستثمار وتسوية المنازعات

1. Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), World Bank Group, *Investment Guarantee Reports*.
2. United Nations, *Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York Convention)*, 1958.
3. World Bank, *Oil and Gas Governance*.

خامسًا: المصادر المتعلقة بالعراق ومسارات التصدير

1. دراسات النقل النفطي العراقي–التركي وخط كركوك–جيهان.
2. الدراسات الخاصة بتاريخ خط كركوك–بانياس النفطي العراقي–السوري.
3. تقارير شركة تسويق النفط العراقية (SOMO).
4. تقارير قطاع الطاقة الخاصة بخط العراق–السعودية (IPSA).
5. تقارير وزارة النفط العراقية.

سادسًا: الدراسات الوطنية

1. فارس آل سلمان، *نحو إطار وطني لإدارة المخاطر وحماية المال العام*، منتدى بغداد الاقتصادي، 2026.

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600